

الملتقى الوطني حول: أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مخبر استراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر



مشروع البحث في إطار برنامج PRFU
التسويق الدولي وأهميته في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الجزائرية

ملتقى وطني حول:

أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق
الأسواق الدولية

01 جوان 2023

مداخلة تحت عنوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الاقتصادية

تأصيل نظري

المحور الأول: إحصاء المعاميمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التحريف،
الخصائص، الأهمية..)
السيرة الذاتية:

الاسم واللقب: عجاين معمر الوظيفة: طالب دكتوراه. المؤهل العلمي: دكتوراه مؤسسة الانتماء: جامعة وهران 2. البريد الإلكتروني: adjainemammar@gmail.com الهاتف: 0662142625	الاسم واللقب: جداه عبد الكريم. الوظيفة: طالب دكتوراه. المؤهل العلمي: دكتوراه مؤسسة الانتماء: جامعة وهران 2. البريد الإلكتروني: karimdjeddah@gmail.com الهاتف: 0669741650	الاسم واللقب: مداني جمال الدين. الوظيفة: طالب دكتوراه. المؤهل العلمي: دكتوراه مؤسسة الانتماء: جامعة وهران 2 البريد الإلكتروني: dgamaldz@gmail.com الهاتف: 0660390426
---	--	--

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة احد أهم المعالم الاقتصادية الاستثمارية في العالم عامة والجزائر خاصة، وذلك لما توفره من قدرة على الإبداع والابتكار والتطور الوطني من زيادة الطاقات الإنتاجية وتوفير مناصب الشغل للشباب سواء المقاول منهم أو العمل، لذا قمنا من خلال هذه الورقة البحثية إلي التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبرزين الأهمية الاقتصادية لها من اجل تحقيق مختلف الأهداف المسطرة، والتي تدور كلها حول فكرة أساسية مفادها الانفتاح على عالم الشغل والمقاولاتية وإنشاء المشاريع المصغرة والمتوسطة وزيادة نسبة الصادرات خارج المحروقات، وهذا لا يتحقق إلا بجملة من القرارات الهادفة التي تتمثل في تشجيع ودعم الاستثمارات خاصة المحلية منها. وبالأخص إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسخير كل التسهيلات اللازمة لذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي تعود بها على الاقتصاد الوطني الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاولاتية، الشغل، التنمية الاقتصادية، الصادرات.

Summary:

Small enterprises are considered one of the most important economic investment features in the world in general and Algeria in particular, due to the ability to create, innovate and develop nationally by increasing productive capacities and providing jobs for young people, whether they are contractors or workers. Therefore, through this paper, we introduce small and medium enterprises. Highlighting the economic importance of it in order to achieve the various ruling goals, which all revolve around a basic idea of openness to the world of work and entrepreneurship, the establishment of small and medium projects, and the increase in the proportion of non-hydrocarbon exports. In particular, the establishment of small and medium-sized enterprises and harnessing all the necessary facilities for that, given the great importance they accrue to the Algerian national economy.

Keywords: Small and medium enterprises, entrepreneurship, employment, economic development, exports.

مقدمة:

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان وتجسيد التنمية المحلية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات و الدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها و العمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها و الارتقاء بها , الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي عامة و على الصعيد المحلي خاصة.

في هذا السياق، بادرت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات و التشريعات القانونية و مجموعة من برامج الدعم و التمويل وذلك بهدف توفير المناخ الملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ما يمكنها من الاستمرار و المحافظة على حصصها السوقية من جهة و النفاذ إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية من جهة أخرى وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الجزائري للارتقاء أكثر بهذا القطاع.

إشكالية البحث:

إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة و المساهمة في التنمية المحلية و الوطنية على حد سواء وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال الاهتمام أكثر بهذا القطاع و تطويره و ترفيقته ليكون بديل استراتيجي لصادرات الجزائرية خارج المحروقات في أفق 2025.

وفي هذا السياق تأتي صياغة الإشكالية كما يلي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية خارج

المحروقات ؟

فرضية البحث : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ضئيل نسبيا في التنمية الاقتصادية بالجزائر

أهمية الموضوع:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة انطلاقا من المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حاليا في الجزائر، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلا فاعلا لتدعيم الاقتصاد المحلي ، كما أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر كان لها الأثر الايجابي على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحديد ودراسة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية الكبيرة والدور الحيوي الذي تلعبه في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر وتوفير مناصب الشغل وتنويع مصادر الدخل من العملة الصعبة وتقليص التبعية المزمنة لقطاع النفط.

أقسام الدراسة:

. **المحور الأول:** الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

. **المحور الثاني:** أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر .

.

.

.

المحور الأول : الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي وبين المهتمين بأمر هذه المؤسسات، وذلك لأنه من الصعوبة وجود تعريف محدود و دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون مقبولا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية.

حيث نسعى من خلال هذا المبحث إلى إبراز وتحديد تعريفات محددة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أنواعها وصولا لخصائصها التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى و التعرف على مصادر تمويلها في القيام بدورها الأساسي.

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من الصعب إعطاء مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا للتطور السريع في المفاهيم الاقتصادية الاجتماعية و العلمية و التطور المستمر التي تشهده المؤسسات لتثعب و اتساع نشاطها و اختلاف آراء و أفكار المفكرين الاقتصاديين، جعل كل واحد منهم يعرف المؤسسة حسب منظوره كما يلي: **عوامل اختلاف تعاريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.**

1- عوامل اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1- العوامل الاقتصادية:

• **اختلاف درجة النمو:** إن التفاوت في درجة النمو يقسم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية من مؤسسات و وحدات اقتصادية. يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع آخر يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب. فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى بلد آخر الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.(1)

• **اختلاف النشاط الاقتصادي:** تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه وباختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكل المالية للمؤسسات، فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري، تتضح الاختلافات، فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات... فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك إلى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع والحقوق، لان نشاطها يركز على عناصر دورة الاستغلال، أذن من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي إلى الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(2)

• **اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:** يختلف النشاط الاقتصادي وتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة، وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيماوية والتعدينية... الخ وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو احد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية.(3)

• **العوامل التقنية:** لخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين مراحل العملية الإنتاجية فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، ومن ثم ينتج حجم المؤسسات إلى الكبير، بينما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تجزئة هذه العملية.(4)

• **العوامل السياسية:** تعكس هذه العوامل مدى اهتمام سلطات البلد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدور الذي ينتظر أن تقوم به في إطار برنامجها التنموية والذي يحدده واضعو السياسات، والاستراتيجيات التنموية، وكل المهتمين بالقطاع. وعلى أساس هذا الدور والاهتمام السياسي يتم وضع تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.(5)

2- تعريف عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• تعريف المؤسسات الصغيرة.(6)

هي عبارة عن مشروع صغير هو الذي لا يقل عدد العاملين فيه عن 100 عامل، وهو المشروع الذي يمتلكه ويديره صاحبه وحجمه محدود داخل الصناعة التي يعمل فيها وعدد الموظفين فيه لا يزيد عن 100 موظف.

وهناك من يعرفها على أنها مؤسسات في قطاع الصناعات الحرفية حيث تمارس داخل منشآت صغيرة يعمل بكل منها تسعة 09 مشغلين فأقل وتقوم بنشاط من الأنشطة الصناعية المختلفة لحسابها أو تقدمها كخدمة صناعية للغير، وهي تابعة للقطاع الخاص ويغلب عليها الطابع الفردي ولا يمسك أغلبها دفاتر أو حسابات منتظمة.

• تعريف المؤسسات المتوسطة (7)

هناك من يعرف المؤسسات المتوسطة بأنها كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات صناعية ذات الحجم الصغير و تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عامة و هذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (بلدية و ولائية).

ويرى البعض الآخر أن المؤسسة متوسطة الحجم تمثل مرحلة وسيطية بين الحجم الصغير و الحجم الكبير و الانطلاق إلى ممارسة الأعمال على صعيد البيئة العالمية.

3- بعض التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-تعريف كندا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا ما نسبته 96% أي ما يقارب 1.4 مليون مؤسسة حسب إحصائيات 2004: حيث تعتبر حسب قانون الأعمال الكندي بأنها مستثمرات تجارية هدفها الربح وهي تضم أقل من 500 عامل ولها حصيلة سنوية أقل من 50 مليون دولار، كما يستثنى هذا التعريف المنظمات غير الربحية والهيئات العامة، والمؤسسات التعليمية، والمستشفيات، والتعاونيات والشركات التابعة للقطاع للحكومي.(8)

2- تعريف المملكة المتحدة (بريطانيا) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر سنة 1985 المؤسسة الصغيرة على أنها المؤسسة التي تشوفي شريط ناو أكثر من الشروط التالية:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أو 8 مليون جنيه إسترليني؛
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.5 مليون دولار أمريكي أو 8.3 مليون جنيه؛
- عدد العمال لا يزيد عن 250 موظفا.

لقد اتضح فيما بعد أن هذه المحددات الثلاثة قاصرة على شمل كل ما هو صغير أو متوسط، حيث أن ما هو صغير في الصناعات الخدمية قد لا يكون كذلك في مجال الصناعات التحويلية لذلك ثم معالجة هذه الاختلافات، عبر إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصاد كما هو موضح في الجدول التالي:(9)

3- تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توصلت هيئة الأمم المتحدة في تقرير لها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك استندت في دراستها إلى تعريف تقريبي لهذه المؤسسات على معيار العمالة والحجم حيث يشكلان عاملا هاما في تحديد الطبيعة الاقتصادية التجارية واعتبرت المؤسسات الصغيرة هي العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 06 إلى 50 عاملا، ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون من موقع مادي واحد، أما المؤسسات المتوسطة فتستخدم ما بين 51 إلى 250 عامل ويكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.(10)

4-تعريف البنك الدولي:

يتميز البنك الدولي عن طريق فروع المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

- المؤسسات الصغيرة : وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ونفس الشرط ينطبق على حجم المبيعات السنوية.
- المؤسسة الصغيرة : وهي التي تضم أقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

- **المؤسسة المتوسطة :** ويبلغ عدد موظفيها اقل من 300 موظف أما أصولها فهي اقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطلق على حجم المبيعات السنوية.

5- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في الجزائر وبالرغم من أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها ليس بحدي العهد41، إلا أن الفصل في تحديد محتواها ومضمونها لم يتحدد إلا من خلال القانون رقم 01/18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أين اعتمد المشرع الجزائري (11) على الجمع بين معيار عدد العمال ومعيار رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي المعايير المعتمدة بدول الاتحاد الأوروبي، وهنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولون " La charte de Bologne " في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالآتي: "هي مؤسسة إنتاج السلع و المنتجات وتشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج " ومن جملة المعايير المعتمدة :

- تشغيل من عامل (1) إلى (250) عامل.
 - رقم أعمالها السنوي اقل من 2 مليار دج، وأن إيراداتها السنوية اقل من 500 مليون دج.
- تستوفي معايير الاستقلالية (12).

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك مجموعة من الخصائص تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي المؤسسات الأخرى منها : (13)

1 - **صغر الحجم :** مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية ، والوطنية والدولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.

2 - **صغر حجم أو معامل رأس المال عن العمل نسبيا :** لكون هذا النوع من المؤسسات يعتمد على استخدام القدرات الإنتاجية الكثيفة العمل على حساب كثافة رأس المال مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان صاحب أو أصحاب المؤسسة يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية ، ويشترط أثناء تأسيس مؤسسة مساهمة في الاستثمار من قبل المستحدث ، يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار مما يخفف الأعباء المالية على البنوك والهيئات التمويلية الأخرى.

3- **سهولة الانتشاء والتنفيذ :** هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي ، مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم.

4- **سرعة الاستجابة لحاجات السوق :** ذلك أن صغر الحجم وقلة التخصص وضالة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته على اعتبار انه سيكون اقل تكلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

5 - **استقلالية الإدارة :** تتكون إدارة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكة لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من أصحابها لتحقيق النجاح لها ويترتب على ذلك مايلي :

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزويد بالاستثمارات والخبرات الجديدة.
- انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة (كالإيجار و الامتلاك) وانخفاض الأجور المدفوعة للعاملين فهي تؤدي تلقائيا إلي ميزة البيع بالأسعار اقل نسبيا.
- نقص الروتين والأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

6- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة : هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد وهو ما يسمح بالانتشار السريع تصاعدياً أو تنازلياً بين إدارة المؤسسة وعمالها . أما خارجياً فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق الجغرافي.

7-سهولة تكيفها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها : سهولة امتداد نشاط هذه المؤسسات أي المناطق النائية ، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وإن المشاريع التي تعتمد عليها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات ، إضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية بالإضافة تبعاً لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية . وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً في دعم المؤسسات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج ، وبذلك تساهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.

8- حرية اختيار النشاط : إن لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حرية في اختيار مجال النشاط مما يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وتنمية روح المبادرة و الابتكار وإدماج كل إدارة في الإبداع والاختراع ، حجبها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الاقتصادي.

9- وسيلة خلق العمالة : لتمييزها باستخدام تقنية إنتاج أقل تعقيداً وأقل كثافة رأسمالية ، ولهذا فهي تعتمد نسبياً على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتأمين هذه الأخيرة ، وهي بذلك فرصة للدول النامية التي تشكو في الأغلب من ارتفاع معدلات البطالة بها مع ما ينجر عن ذلك من ضعف وتراجع في الطلب.

10- القدرة على الاندماج في النسيج الوطني : من خلال تعدد الأنشطة الناتجة عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة.

ثالثاً: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.(14)

تستند المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لجملة من المعايير التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى و إجمالاً يمكن تصنيف المعايير إلى معيارين رئيسيين هما: المعايير الكمية و المعايير النوعية.

1- المعايير الكمية:

إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير و المؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسة، وهذه المعايير تتناول الجوانب الكمية والتي تضطلع للأغراض الإحصائية والتنظيمية، والتي يمكن بمقتضاها جمع البيانات الإحصائية من أجل الاستفادة منها، وهي في نفس الوقت تساعد الجهات التنظيمية على مساندة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تأدية دورها بصورة واضحة المعالم.

وتشمل المعايير الكمية : معيار العمالة – معيار رأس المال – معيار الطاقة الإنتاجية.

- معيار العمالة(15): يعتبر من أهم المعايير و أكثرها شيوعاً في تحديد حجم المؤسسة و التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الكبيرة الحجم، إذ يتم تحديد حجم العمليات بصورة عامة بعدد العاملين فيها ويعود ذلك إلا أن هذا المعيار يسهل بواسطته عملية قياس الحجم خاصة عند المقارنة بين القطاعات و بين الدول، كما يتميز هذا المعيار بأنه ثابت و موحد و ليس مرتبط بتغيرات الأسعار و اختلافاتها المباشرة وتغيرات أسعار الصرف، وعلى مستوى المنظمات الاقتصادية الدولية عرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام معيار عدد العمال الذي يعتبر معياراً مبدئياً , والشئ الملاحظ هو استعمال لهذا المعيار يختلف من بلد لآخر حسب درجة نموه الاقتصادي و حسب القطاعات.

- معيار رأس المال: يمثل رأس المال عنصراً حاكماً في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع سواء بالنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت من الآلات و معدات و مباني أو بالنسبة للنف الإنتاجي المستخدم، لذا يعد هذا المعيار

أحد المعايير الأساسية لتصنيف المشروعات من حيث الحجم و لكنه يختلف من دولة لأخرى، وتتمتع عادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غالبا برأس مال فردي و اجتماعي صغير عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها.

– **معيار الطاقة الإنتاجية :** يعتمد هذا المعيار على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلبية الاحتياجات المختلفة للأفراد من خلال تقديم منتجات أو خدمات مصممة خصيصا للاحتياجات الأفراد المختلفة و مرونة كبيرة على صعيد الإنتاج، وهذه المرونة غير موجودة في المشاريع الكبيرة التي تعتمد على الإنتاج الثابت و الكبير مثال :تجهيز أثاث منزلي مصنوع بطريقة يدوية – أحذية مصنوعة بطريقة يدوية وميزة المرونة تخدم المجتمعات التي لا يوجد لديها أسواق كبيرة.

2- المعايير النوعية : (16)

إن المعايير الكمية لوحدها لا تكفي للتمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و نظرا لاختلاف أهميتها النسبية و اختلاف درجات النمو و اختلاف المستوى التكنولوجي، مما أوجد تباينا واضحا بين اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولأجل توضيح النقاط الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى و جب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها : الاستقلالية- الملكية – الحصة التسويقية- محلية النشاط- التكنولوجيا المستخدمة.

– **معيار الاستقلالية:** ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية و بذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم (المعيار القانوني) وأيضا استقلالية الإدارة و العمل، و أن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة .

– **معيار الملكية :** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالملكية الفردية و غير التابعة لأي مؤسسة كبرى و معظمها تابعة للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال، و قد تكون ملكيتها عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولاية، بلدية ...) و قد تكون الملكية مختلطة.

– **معيار الحصة من السوق :** إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات تنافسية و ليست احتكارية و بالتالي فإن حصتها في السوق محدودة وذلك لعدة أسباب منها : صغر حجم المؤسسة- صغر حجم الإنتاج- ضالة حجم رأس المال- محلية نشاط الإنتاج – الإنتاج موجه للأسواق المحلية التي تتميز بضيقها. ونظرا لكل هذه الأسباب لا يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تفرض هيمنتها و سيطرتها على الأسواق و لا تستطيع أن تقاوم أي نوع من الاحتكار في السوق.

– **معيار محلية النشاط:** نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد و تكون معروفة فيه، و أن تمارس نشاطها من خلال عدة فروع تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة وهذا طبعاً لا يمنع من امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.

– **معيار التكنولوجيا المستخدمة :** يعد أحد المعايير الهامة ويرجع ذلك للتقدم الصناعي الكبير الذي طرأ على الكثير من الدول إلا أن هذا المعيار لم يعد وحده كافياً، حيث أصبحت التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسات الكبيرة تسمح بتجزئة المراحل و العمليات الإنتاجية بما يؤدي إلى إتمام هذه المراحل في مؤسسات صغيرة و متوسطة مستقلة أو مصانع أصغر حجماً تغذي الصناعات الكبيرة بما تحتاجه.

رابعاً: أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (17)

يوجد الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تختلف في أنماطها و مجالات أنشطتها الاقتصادية وحجم أعمالها و إمكانياتها المادية وكثرة الاختلافات فيما بينها، فإنها تصنف إلى مجموعات استناداً إلى مقاييس أهمها:

حسب الشكل القانوني – على أساس توجهها – على أساس العمل – حسب طبيعة المنتجات.

1- التصنيف حسب الشكل القانوني:

1-1- التعاونيات : تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

1-2- المؤسسات العامة : هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، فهي تمتاز بإمكانيات مالية و مادية كبيرة و تستفيد من مجموعة تسهيلات و إعفاءات مختلفة وكذلك تحتوي على جهاز رقابي يتمثل في الوصاية.

1-3- المؤسسات الخاصة : هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين هما:

• المؤسسات الفردية: هي تلك المؤسسات التي تمتلك وتدار وتمول من قبل شخص واحد يعد الممول والمدير والمسؤول الأول و الأخير عن نشاط المشروع من تمويل و إدارة و إنتاج وتوزيع، و بالتالي فان هذا الشخص وحده يجني الربح ويتحمل الخسارة، وهذا النوع من المشروعات يعد أكثر بساطة في مجال الأعمال و يتصف برأس مال محدد و إجراءات قانونية بسيطة عند الإنشاء و بسهولة اتخاذ القرارات ويكون هدفه الأساسي الربح.

• مؤسسات الشراكة: الشراكة هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بان يساهم كل منهم في مشروع ما بتقديم حصة من المال أو عمل أو كليهما، على أن يقتسموا ماقد ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة و تنقسم مؤسسات الشراكة إلى نوعين هما:

1- شركة الأشخاص : تقوم على أساس الاعتبار الشخصي و الثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة مما يكون له الأثر الايجابي على نشاط المؤسسة، وهي ثلاثة أنواع:

• شركات التضامن: غالبا ما يلجأ إليها أفراد العائلة الواحدة إذ أنها تستلزم الثقة المتبادلة بين الشركاء ذلك أن شريك مسؤول بكل ما يملكه عن ديون الشركة و التزامها اتجاه الغير، و تتكون شركة التضامن من شريكين أو أكثر لا تتعدى تسعة (9) أشخاص، يساهم كل واحد منهم بجزء من رأس المال و العمل على أن يتوفر عامل الثقة، و الأعمال تمارس داخل حدود المؤسسة و الإدارة التضامنية بمختلف الالتزامات المادية المترتبة على شركتهم و المسؤولية غير محدودة.

• الشركات المحاصة : تعتمد في إنشاءها على اتفاق كتابي أو شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء حسب اتفاقهم، ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركة المحاصة ومن بين مميزاتها:

- تعتبر شركة مستترة ليس لها حقوق ولا عليها التزامات.
- ليس لها رأس مال أو أعوان ولا شخصية اعتبارية فنشاطها يتم بصفة شخصية.
- تهتم هذه الشركات بالنشاطات التجارية و الموسمية كتسويق المحاصيل الزراعية.
- غرضها لا يتعدى عملا أو أعمالا معينة تؤدي في مدة قصيرة ثم تقسم الأرباح والخسائر بين الشركاء وبعدها تنقضي الشركة.

• شركة التوصية البسيطة : هي من شركات الأشخاص، تقوم على الاعتبار الشخصي ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء وهما:

- شركاء متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة
- شركاء متضامنون لا يسألون إلا في حدود حصصهم، وتطبق أحكام شركة التضامن على شركة التوصية باستثناء الأحكام الخاصة بهذه الأخيرة.

2- شركات الأموال: هي الشكل الأكثر تطورا بين الشركات التي تمتلك رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص و توظيف الخبرات اللازمة دون تدخل هيمنة شخصية من قبل المساهمين، ولهذا النوع من الشركات أنواع عديدة أهمها : الشركات المساهمة –الشركات ذات المسؤولية- شركات التوصية بالأسهم.

1- التصنيف على أساس توجهها: (18)

- **المؤسسات العائلية:** تتميز المؤسسات العائلية بكون مكان إقامتها هو المنزل، فهي تستخدم في تشغيل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاءها لمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل : اليابان و سويسرا.

- **المؤسسات التقليدية:** يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات المصغرة و المتوسطة كونها تنتج منتجات تقليدية أو قطاعا لفائدة مصنع ترتبط به بشكل تعاقد تجاري وقد تلجا في عملها إلى الاستعانة بالأجير كون مكان إقامتها مكان مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

2- التصنيف على أساس العمل.

- **مؤسسات غير مصنعة (نظام الإنتاج بدون مصنع) :** تجمع المؤسسات غير مصنعة بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي موجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهمية حتى في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو باشتراك عدد من المساعدين، ونميز بين كل من الإنتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل والإنتاج المصنعي في الورشات. (19)

- **المؤسسات المصنعية :** يجمع صنف المؤسسات الورش كل من المصانع الصغيرة و المتوسطة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل وتعدد العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير و أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و اتساع أسواقها.

3- التصنيف على أساس طبيعة المنتجات .

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :** حيث يركز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع: كتحويل المنتجات الفلاحية و منتجات الجلود والأغذية و النسيج.

- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:** يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المختصة في: المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية و صناعة مواد البناء.

- **مؤسسات إنتاج السلع التجهيز :** تتميز صناعة سلع التجهيز عن مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية و الوسيطة بالإضافة إلى المعدات و الأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجيا مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال ونرى مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط إنتاج و تركيب بعض المعدات البسيطة و يكون خاصة في البلدان المصنعة.

خامسا: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (20)

تتعدد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويمكن تصنيف تلك المصادر إلى مصادر داخلية و مصادر خارجية وهي كالتالي:

1- مصادر التمويل الداخلية.

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوءها إلى المصادر الخارجية و تتمثل فيما يلي:

- **رأس المال (الأموال الشخصية) :** ويسمى أيضا بالأموال الخاصة التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة و الأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء.

- **التمويل الذاتي** : يعتبر من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالاً من طرف المؤسسة، وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمدا خيل بعض تكاليف المؤسسة خلال السنة و قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين و الاهتلاكات و المؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية.

2- مصادر التمويل الخارجية. (21)

عادة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية، لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية و المتمثلة في:

2-1- الائتمان التجاري : حيث يعتبر نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الموردين، وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع و المواد الأولية التي تحصل عليها المؤسسة وبالتالي يعتبر مصدراً آلياً للتمويل لأنه مرتبط بالتغيير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هذا التمويل مكلفاً جداً إذا لم تقم المؤسسة بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة مما يسيء لسمعتها في السوق.

2-2- الائتمان المصرفي : ويمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل و القروض المتوسطة و الطويلة الأجل، ويمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة، يوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة المحددة بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

2-3- التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية : يعتبر هذا النوع من أكثر مصادر التمويل شيوعاً لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل غير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل خارج الإطار القانوني للدولة كالتمويل من الأصدقاء والأقارب وجمعيات الائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

2-4- التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في الدعم و الجمعيات المهنية (22) : رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أنشأت مجموعة من المؤسسات و الهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى لتقديم مساعدات مالية وفنية.

2-5- عقود تحويل الملكية : الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات الفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية و الصناعية و التي تتراوح مدتها بين 30 إلى 120 يوم و الهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

المحور الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية المحلية. (23)

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة للدول لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق تطوير المجتمع المحلي. لذا فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد أحد مفاتيح التنمية المحلية وتتمثل أهميتها في دورها التنموي الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.

أولاً: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بقي فكر ونظر الاقتصاديين لفترة ليست بقصيرة أسيرين لمفاهيم تبرر دور وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظراً لنجاح الذي حققته هذه المؤسسات في الدول المتقدمة إلا أنها في الدول النامية تعاني

بعض المشاكل ، لكنها جاءت بديلة للمؤسسات الكبيرة الحجم التي تعاني نقص الجانب المالي وقلت تمويل وتسيير هذا النوع من المؤسسات وعدم القدرة على الاحتفاظ بها وتسييرها ، مما أخضعها إلى إصلاح كان أساسه إعادة هيكلتها وتفكيكها إلى وحدات أقل حجم لكي يسهل التحكم فيها . وهذا ما اكسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الوقت الراهن وهذا ما نادي به أصحاب التوجه الجديد منهم الباحث شوماخر منتصف التسعينيات في كتابه المشهور " الصغير جميل " حيث نادي بضرورة الانتقال إلى المشاريع الصغيرة وإعطائها المزيد من الاهتمام للدور الكبير الذي تلعبه في المجال الاقتصادي . (24) حيث يمكن تلخيص أهميتها في مايلي :

- استيعاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأكبر نسبة من قوة العمل خاصة في البلدان النامية فهي تستخدم تقنيات إنتاجية بسيطة. (25)

- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقنيات بسيطة التكلفة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.
- مرونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة في مواجهة التقلبات السوقية، حيث تظل المؤسسة الكبيرة مثقلة بعبء النفقات الثابتة في حال نقص الطلب على إنتاجها.
- إقامة هذه المؤسسات في البلدان النامية في الأرياف مما يقلل من الهجرة نحو المدن الكبرى ، أي تحقيق التوازن الجهوي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- سهولة إنشاء وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها لا تحتاج إلى قدرات مالية كبيرة وتكنولوجيا جد متطورة . (26)

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على عنصر العمل البسيط مثل الحرفيين والفنيين وغيرهم خاصة في البلدان النامية التي تفتقر إلى رؤوس الأموال.

- إن درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست كبيرة، خاصة مخاطر السوق، فالمؤسسات الكبيرة تتحمل أخطارا كبيرة نظرا لحجم استثماراتها وحجم حصتها السوقية.
- قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار .
- لا تتطلب المؤسسات الصغيرة كوادرات إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج كما أنها تستعمل طرق تسيير غير معقدة.

- كما تقوم المؤسسات الصغيرة بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة.
- لا تحتاج إلى دراسة تسويقية معقدة لان السوق الذي تنشط فيه غالبا ما يكون محلي أو جهوي وان أي تغيير يمكن ملاحظته بسهولة.

- لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كثافة التنظيم المتسم بالتعقيد البيروقراطي الذي يتطلب مستويات متعددة مثلما نجده في المؤسسات الكبيرة. عكس المؤسسات الصغيرة التي يكون فيها علاقات و احتكاك مباشر بين أصحاب المؤسسات والعاملين. (27)

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد .

إذا كانت عملية التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر تركز على المؤسسات العملاقة والكبيرة الحجم والتي تسارع في تحقيق معدلات نمو سريعة، إلا أن ذلك لا يقل أهمية من الدور التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .و يمكن التعرف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال تأثير تلك المؤسسات على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتأثيرها في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية الاقتصادية، كذلك التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

1- أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما ايجابيا في دفع نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة مثل الناتج الوطني الإجمالي ، الاستهلاك ، الادخار ، الصادرات والعمالة . (28)

- **فبالنسبة للناتج الوطني الإجمالي :** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإنتاج من السلع والخدمات سواء لإشباع طلب نهائي أو وسيط ، كما تساهم في رفع معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة بالحال في المؤسسات الحكومية أو العامة.

- **بالنسبة للاستهلاك :** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الاستهلاك الكلي، لان العاملين فيها يحصلون على أجور منخفضة إذا ما قورنت بتلك التي يحصل عليها العاملون في المؤسسات الكبيرة. خاصة وان الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعاً لأصحاب الدخل المنخفضة ، مما يؤدي إلي زيادة الاستهلاك الكلي ، وبالتالي توسيع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار ومن ثم توسيع دور النشاط والنمو في المجتمع.

- **بالنسبة للادخار والاستثمار :** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قناة هامة لجذب المدخرات الصغيرة ، وزيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل مشروعات إنتاجية ، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال ، مما يجعلها نواة للمؤسسات الكبيرة ، ويساهم في زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد القومي ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بفعل عمل مضاعف الاستثمار المعجل.

- **بالنسبة للصادرات :** فقد أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة الصناعية منها قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية، وزيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة وتخفيض عجز ميزان المدفوعات.

والجزائر كغيرها من دول العالم تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات إذا ما قمنا بالتحليل السلعي لصادرات الجزائرية حسب توزيعها نجد أن جلها يتمركز في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعية والذان يشكلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية، ومن هنا تتولد لدينا قناعة بضالة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل في الأسواق الدولية، إذ تشير الأرقام إلى مساهمة جد متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصادرات، حيث لم تتعدى 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوازن الجهوي:

إن من أهم عوامل التنمية الريفية أي التنمية الاقتصادية الريفية هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لا التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقتضى توجيه عدد من الاستثمارات نحو المناطق الريفية ومن التجارب التي صار يضرب بها المثل عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير هذه المناطق هي التجربة اليابانية التي أثبتت كفاءاتها في التعاون بين الريف والمدينة.

2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية :

تساهم عملية تفكيك الاستثمارات الصناعية الكبيرة وتجسيدها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنوع في النشاط الصناعي، أي أن من بين ادوار هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تغطية جزء من السوق المحلي بالسلع والمنتجات وتحسين علاقة العرض والطلب لهذه السلع لصالح تخفيض من العجز المسجل في بعض الأنواع منها بسبب تراجع الإنتاج الوطني وتقليص حجم الواردات ، وفتح مجال للاستثمار بالتدخل في النشاط الاقتصادي أمام شريحة واسعة من المتعاملين والمقاولين.

3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم الصناعات الكبيرة وتكثيف النسيج الصناعي:

يمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق الانسجام في عملية التصنيع خاصة مع توسيع مجال تدخل هذا القطاع ، ويشمل هذا النشاط إنتاج سلع التجهيز والسلع التحويلية الأمر الذي يوسع من فرص اندماجها في الاقتصاد وقد تم التأكيد على هذا الدور في نهاية الثمانينات بعد أن عرفت الصناعات الكبيرة تراجعا كبيرا من حيث الاستثمارات المنجزة والإنتاج المحقق ، وينتظر أن يحقق التكثيف الصناعي بفضل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطورات التالية:

- توسيع سوق الشركات والمؤسسات العمومية.

- ارتفاع معدل التكامل الصناعي للمؤسسات الوطنية بفضل عملية المقابلة.
- المساهمة في إحداث التكامل القطاعي مابين فروع القطاع الصناعي نفسه أو بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.

4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوازن الاقتصادي:

إن الأهمية التي يراها الاقتصاديين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصوص التوازن الاقتصادي مبنية على ثلاث أسس: اقتصادية، اجتماعية، فنية. وحسبهم فإن صعوبة التنمية في البلدان المتخلفة بما فيها الجزائر تتمثل في انخفاض الدخل النقدي المتوسط وارتفاع عدد العاطلين .

5- مساهمته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

حيث تقوم بدور فعال في توفير مناصب الشغل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة ، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الكبرى في هذا المجال فهي الأقدر على القضاء على نسبة كبيرة من البطالة (29)

أي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، (30) تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظيف 70 مليون شخص أي ما يمثل 2/3 من مناصب العمل الكلية.

كذلك تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلات الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال ، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرص العمل (31)

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات ، حيث أنها تعتمد على محدودية رأس المال.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي أي أن من المؤكد أن تتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملهما يعتبر ظاهرة صحية ، تدفع عملية التنمية إلى الأمام.

- تحقيق التوازن الجهوي واللامركزية في التنمية حيث تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاط الاقتصادية ، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية هامة.

6- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي: (32)

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة و الأرياف و التجمعات السكانية النائية، و هذا يعطينا فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية و تثمينها و تلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق ،أما في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تقوم بإنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات التي لا تنتجها المؤسسات الكبيرة.

7- المحافظة على استمرارية المنافسة:

في عصر التطورات السريعة تعتبر المنافسة أداة للتغيير من خلال الابتكارات و التحسين، و تظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها : السعر- شروط الائتمان والخدمة في الأساليب و الهدف هو تلبية طلبات المستهلكين وتحقيق الأرباح و المحافظة على الحصة السوقية و تطوير مواقع القوة بما يمكنها من تحسين موقعها التنافسي وذلك عن طريق عدة مداخل منها:

- الرؤية الجديدة و الحديثة للإدارة الفعالة و أهمية التنمية البشرية.
- تشجيع الابتكار تطوير تكنولوجيا الإنتاج.

- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها سواء في ميدان الإنتاج أو الإدارة و التسيير.

9- دعم الناتج المحلي: (33)

تعتبر المشروعات الصغيرة و المتوسطة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات IMPORT SUSTITUTION لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية و السلع الوسيطة بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازن المدفوعات و خاصة في الدول النامية.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال الاجتماعي. (34)

إلى جانب الأهمية و الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها أدوار في الجانب الاجتماعي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: تسعى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بحكم قربها من المستهلكين جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا و التعرف على طلباتهم بشكل تام، و بالتالي تقديم السلع و الخدمات وان ربط العلاقات مع المستهلكين و بين المنتج و المستهلك و يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسات.

2- المساهمة في التوزيع العادل للدخول: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتقاربة في الحجم و التي تعمل في ظروف تنافسية واحدة يعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف تنافسية.

3- التخفيف من المشكلات الاجتماعية : (35) ويتم من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره و بذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، و ما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا و فقرا.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل : البطالة و التهميش و الفراغ و ما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم الاستقرار النفسي و المادي.

خاتمة:

خلاصة يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحظى باهتمام خاص من قبل جميع الدول سواء في الدول المتقدمة أو النامية إدراكا منها للدور الذي تلعبه في التنمية، حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمتع بخصوصيات تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات الاقتصادية الكبرى كونها لها مميزات كصغر حجمها و تشجيع قيامها و سهولة التأقلم في الاقتصاد و في نفس الوقت تعاني من مشاكل عديدة أبرزها لذلك فمعظم الدول تسعى جاهدة لإزالة العقبات التي تعيق نموها و تساهم في تطورها بالشكل المفروض بتوجه استراتيجي تجعلها تضمن مكانتها و تنتهج هي الأخرى استراتيجيات مخططة و مدروسة.

فبالنسبة للجزائر لم يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية بارزة بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي من أجل لعب دور ملحوظ في إطار مساعي التنمية المنادى لها منذ الاستقلال , فحاليا تحظى باهتمام كبير في إطار الاهتمام بالسياسة التنموية للجزائر و البرامج التنموية المعلنة عنها خاصة في ظل الحكومة الحالية، لما لها دور فعال في الاقتصاد الوطني و تشغيل فئة الشباب و إعدادهم لحمل مشعل التنوع الاقتصادي والخدمات المتنوع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك التوجه إلى سياسة التصدير نحو الخارج.

وكان من نتائج هذه الدراسة: انه حتى الآن لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متفق عليه من طرف جميع الدول و الهيئات الدولية، وهذا بسبب وجود فوارق تكنولوجية بين الدول وهو ما يشكل عائق بالنسبة للباحثين خاصة والحكومات في إيجاد تعريف موحد؛

كما أن مساهمة هذا النوع من المؤسسات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر والإحلال كبديل استراتيجي خارج البترول تبقى جد ضعيفة و لا تتجاوز 6 % وهذه النسبة لا تؤهلها لان تكون بديلا تصديرا استراتيجي خارج قطاع المحروقات لذا وجب بذل العديد من الجهود لتطوير هذا القطاع ولتحقيق الأهداف المرجوة منه وهو بلوغ عتبة 15 مليار دولار صادرات أفق 2025.

توصيات:

- ضرورة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل جديد لتنويع الاقتصاد الوطني والتوجه للتصدير خارج المحروقات.
- إنشاء أقطاب وحدائق تكنولوجية تساعد في تخريج كوادر مؤهلة بمشاريع ناشئة وصغيرة ومتوسطة من شأنها دفع العجلة الاقتصادية.
- امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل من خلال دعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاء الدعم المقاولاتي اللازم للشباب وتوفير مختلف التسهيلات الادارية .
- خلق طرق وصيغ تمويلية إسلامية لتشجيع الشباب في ولوج عالم المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم الدعم المالي وتسهيل الإجراءات التمويلية والاهتمام بإجراء الدورات التدريبية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجال التسيير والتسويق وأسس التصدير..الخ؛
- غرس ثقافة التصدير لتشجيع تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج منتجات تنافسية يمكن أن توجه للأسواق العالمية وذلك عن طريق التغطية التأمينية المناسبة والحوافز الضريبية والجزائية المناسبين؛
- إيجاد تسهيلات قانونية وإدارية والوعاء العقاري الذي يتم إنشاء هذا النوع من المشاريع المصغرة التنموية.
- التحيين الدوري للقوانين الخاصة بهذا النوع من المؤسسات حسب المتغيرات الاقتصادية ؛
- عمل دورات تكوينية وتحسيسية في مجال المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح كل الإجراءات والآليات المتعلقة بها لوضوح الصورة لدي الشاب المقاول.
- الاستعانة بتجارب دولية رائدة والاستفادة من شراكتها وخبراتها في هذا المجال.

قائمة المراجع:

- 1- عبد اللاوي محمد إبراهيم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص19.
- 2- عبد اللاوي محمد إبراهيم، نفس المرجع، ص20.
- 3- بن الباز موسى، التسعير الالكتروني في ظل تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، النشر الجامعي الجديد، 2020، ص120.
- 4- بن احمد كلثوم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التجارة الخارجية نحو الدول الإفريقية خارج قطاع المحروقات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة طاهري محمد بشار- الجزائر: 2022-2023، ص35.
- 5- بن احمد كلثوم، نفس المرجع، ص35.
- 6- Allan Riding, Barbara Orser , **les petites et moyennes entreprises du Québec** , Programme de recherche sur le financement des PME , CANADA , Août 2007 , P01
- 7- نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص25.
- 8- بلعمري عسري، إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة قانون العمل والتشغيل العدد السادس جوان 2018، ص297-298.
- 8- زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2009.

- 9- جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، ص 77 .
- 10- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، " الجريدة الرسمية العدد 77 الصادرة في الجزائر يوم 15 ديسمبر 2001 ص، 6-7 .
- 11- نادية قويقح ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق ،مجلة علوم الاقتصاد والتجارة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14 ، 2006 ص 193.
- 12- نبيل جواد، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 85.
- 13- عطية ماجدة، ادارة المشروعات الصغيرة،الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002.
- 14- عيسى عيسى آيت، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة تيارت، العدد 6، دسن.
- 15- الخوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، مصر : ايتراك للنشر و التوزيع، 2007.
- 16- سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، يومي 23-24 افريل 2011، جامعة غرداية.
- 17- بورنان مصطفى، تنمية و ترقية المؤسسات المصغرة في الجزائر، الجزائر: منشورات الحياة الصحافة، 2009.
- 18- محسن طاهر، الغالي منصور، إدارة إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.
- 19- مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 14000 – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2010.
- 20- عطاالله ياسين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آليات و أدوات ترقية بيئتها الخارجية استراتيجياتها، الجزائر: منشورات الحياة الصحافة، 2009.
- 21- أتشي شعيب، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
- 22- كتوش عاشور، طرمشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006
- 23- ماهر حسن المحروق، د .إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة و المتوسطة، الأردن اذار 2006 ، ص 03 .
- 24- عبد الرحمان يسري احمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص 23 .
- 25- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . مجد، بيروت . 2006، ص 77.
- 26- سيد اي ، مداخلة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة :المفهوم والمشكلات وإطار التطوير .من ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسط في الوطن العربي :الإشكاليات وأفاق التنمية .القاهرة – مصر- 18-22 يناير. 2004 .
- 27- سعيد بريس ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، آفاق جامعة باجي مختار عنابة ، العدد 05 مارس 2001 ، ص 29 .
- 28- Xavier.Grefe : les pme créent elle des emplois ? Economica ,paris 1984.p9-10.
- 29- Organisation de coopération et de développememt économique, « perspectives de l OCDE de sur les PME» paris 2000.

- 30- صفوت عبد السلام عوض الله :اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية ، 1993ص42 .
- 31- اقلولي صافية، ولد رابح ، مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون الجزائري، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد18 ،العدد 1 ،2008.
- 32- إيمان مرعى، المشروعات الصغيرة والتنمية (التجارب الدولية المقارنة الحالة المصرية)، مصر: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،2005.
- 33- أبعيز نادية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية دراسة ميدانية لولاية بومرداس، مذكرة ماجستير ، جامعة بومرداس، 2010.
- 34- بدوي محمد وجيه، تنمية المشروعات الصغيرة للشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي و الاجتماعي، مصر:المكتب الجامعي الحديث،2004.